تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وإمدادات الطاقة الأوربية

The Russian-Ukrainian War and European Energy Supplies: Implications and Consequences

ايناس فاضل شباط

Inas Fadel Shabat

ا.م.د مهند حميد مهيدي

Asst. Prof. Dr. Muhannad Hamid Mahdi

كلية العلوم السياسية/جامعة الانبار

Muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq

الملخص

أثَّرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير، في أمن الطاقة الأوروبي، إذ كشفت عن مخاطر الاعتماد على روسيا، كمورد رئيس للغاز، والنفط. فقد استخدمت موسكو الطاقة كأداة ضغط سياسي، مما زاد من عدم الثقة في سياستها الخارجية، ولاسيَّما مع سعيها إلى استعادة دورها كقوة عظمى، عبر الهيمنة على إمدادات الطاقة. أدت الحرب إلى تعطيل تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا، مما تسبب في أزمة طاقة حادة، لاسيَّما في الدول الأكثر اعتمادًا على الواردات الروسية، والتي شهدت تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد افرزت الحرب الروسية الأوكرانية، العديد من التداعيات على أمن الطاقة الأوروبي، منها: عدم الموثوقية بروسيا، وسياستها الخارجية، وطالما تحاول الدولة الروسية إبراز الطاقة، كورقة تهديد لأوروبا في أي قضية، تشكّل خوف توجهات السياسة الخارجية الروسية، كما أنَّ الحرب قد أظهرت عمق المخاوف الأوروبية المستقبلية من روسيا، وقيادتها، التي تحمل طموحات استعادة الدور العالمي، وأنَّها تعدّ إمبراطور الغاز العالمي، الذي ينبغي أن تستجيب أوروبا لرغباته، وطموحاته.

Abstract

The Russian-Ukrainian war has significantly impacted European energy security, revealing the risks of relying on Russia as a major supplier of gas and oil. Moscow has used energy as a tool of political pressure, increasing distrust about its foreign policy, especially as it seeks to regain its role as a major power by dominating energy supplies. The war has disrupted the flow of Russian gas to Europe, causing a severe energy crisis, particularly in countries most dependent on Russian imports, which have experienced a decline in GDP. The Russian-Ukrainian war has had numerous repercussions for European energy security, including the unreliability of Russia and its foreign policy. The Russian state has consistently sought to utilize energy as a leverage to threaten Europe and extract concessions from countries that stand against Russia's foreign policy orientations. The war has also highlighted the depth of European fears of Russia and its leadership, which harbors ambitions to regain its global role and is considered global gas giant whose desires and ambitions Europe must comply with.

المقدمة

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى اضطرابات كبيرة في أمن الطاقة الأوروبي، إذ تعتمد العديد من الدول الأوروبية، اعتمادًا كبيرًا على الغاز الطبيعي الروسي، الذي كان يشكل نحو (٤٠٪) من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي قبل الحرب. ومع اندلاع الصراع، خفضت روسيا صادراتها من الغاز إلى أوروبا بشكل متعمد، مستخدمة الطاقة كورقة ضغط سياسي، لزعزعة الاستقرار الاقتصادي، وتأليب الرأي العام ضد حكوماته. وقد تسبب ذلك في ارتفاع حاد بأسعار الطاقة، مما أدى إلى تضخم قياسي، وتراجع النمو الاقتصادي في دول، مثل: ألمانيا، وإيطاليا، التي كانت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الغاز الروسي.

لقد كان لها تأثير كبير في إمدادات الطاقة الأوربية، إذ أدت الحرب إلى تعطيل إمدادات الغاز الطبيعي، إلى العديد من الدول الأوروبية، مما تسبب في أزمة طاقة، وتأثير في أمن الطاقة. إنَّ معظم الدول الاوربية لديها خسائر محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تلك التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي، تواجه خسائر كبيرة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول واحدة من أخطر الأزمات، التي هزت النظام العالمي للطاقة في العقود الأخيرة، إذ يُسلط الضوء على التحولات الجذرية، التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة الأوروبية. فمنذ بداية الصراع، أصبحت قضية الأمن الطاقوي في قلب النقاشات الاستراتيجية، ليس فقط بسبب التبعات الاقتصادية المباشرة، بل أيضاً بسبب التداعيات الجيوسياسية بعيدة المدى.

مشكلة البحث

تكمن المشكلة البحثية الأساسية في هذه الدراسة، في التناقض الحاد بين الاعتماد التاريخي لأوروبا على مصادر الطاقة الروسية من جهة، والمخاطر الجيوسياسية، والأمنية، التي كشفتها الحرب الأوكرانية من جهة أخرى. فقبل الصراع، كانت روسيا توفر ما يقارب (٤٠٪) من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، ضمن علاقة اقتصادية اعتُبرت لسنوات مستقرة، ومتبادلة المنفعة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية محورها: «إنَّ الحرب الروسية الأوكرانية قادت إلى تحول جذري في سياسة الطاقة الأوروبية، إذ دفعت الاعتماد المفرط على المصادر الروسية، إلى أزمة أمنية، واقتصادية، حادة، مما أجبر الاتحاد الأوروبي على تسريع تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز التعاون الداخلي، والخارجي، لضمان أمنه الطاقوي، وإن كان ذلك بكلفة اقتصادية، وبيئية، مرتفعة.»

هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة، والخاتمة.

المبحث الأول: الاعتماد الأوربي على الطاقة الروسية.

المطلب الأول: الاعتمادية الأوروبية على النفط والغاز الروسي قبل الحرب.

المطلب الثاني: خطوط نقل الغاز الروسي إلى الدول الأوربية

المبحث الثاني: أثر الحرب الروسية الأوكرانية في إمدادات النفط والغاز

المطلب الأول: التغيُّرات في واردات الطاقة بعد فرض العقوبات على روسيا

المطلب الثاني: الاستجابة الروسية لقطع الإمدادات أو خفضها

المبحث الثالث: أثر الحرب الروسية الأوكرانية في أسعار الطاقة في أوروبا

المطلب الأول: تداعيات ارتفاع أسعار النفط والغاز على الاقتصاد الأوروبي

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأسر والشركات الأوروبية بسبب ارتفاع الأسعار

المبحث الأول

الاعتماد الأوربي على الطاقة الروسية قبل الحرب

تُعَدّ روسيا أكبر مصدر للغاز نحو أوروبا، إذ زادت صادراتها من الغاز بشكل مطرد منذ عام (١٩٩٠)، وقد وصلت إلى أعلى مستوياتها بين عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى (١٥٥,٥) مليار متر مكعب عام (٢٠١٢)، ويعود هذا التراجع في فترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، إلى تراجع الطلب الأوروبي على الطاقة الروسية، لعديد من الأسباب لعل أهمها محاولات تنويع مصادر الإمدادات.

المطلب الأول: الاعتمادية الأوروبية على النفط والغاز الروسي

تعتمد أوروبا اعتمادًا كبيرًا على الطاقة الروسية، إذ بدأ بناء البنية التحتية لنقل الغاز، والنفط، من روسيا تجاه أوروبا، ضمن فترة الحقبة السوفيتية. وطبقًا لمحللي الطاقة، مثل (جوناثان ستيرن)، فإنَّ هذه البنية وجّهت منذ البداية، عبر خلفية سياسية تقوم على نية سوفيتية لتعزيز الكتلة السوفيتية، عبر ربطها بشبكة أنابيب معقدة من الطاقة، كما كانت دول أوروبا الشرقية، والوسطى، معتمدة أشد الاعتماد على إمدادات الطاقة السوفيتية المدعومة بالسيطرة المركزية لروسيا.

وجاء القرار الاستراتيجي الأول لإقامة علاقات طاقوية بين روسيا، والدول الأوروبية، على أثر المقاطعة النفطية العربية أوائل سبعينيات القرن العشرين، حينما أرادت الدول الأوروبية تنويع إمدادات الطاقة، وكانت روسيا حينها في حاجة إلى التقنية الغربية، لتطوير إنتاجها الطاقوي، وهو ما شكَّل فرصة لكلا الطرفين، لتوقيع أول اتفاق استراتيجي في مجال الطاقة، بين المجموعة الأوروبية آنذاك، وروسيا، حينما تمَّ التوقيع على هذا الاتفاق بين وزير الاقتصاد الألماني، ونظيره السوفييتي، عام (١٩٢٠)، وطرحت هذه الاتفاقية حاجة السوفيات للتقنية الغربية في استخراج الطاقة، فضلاً عن حاجة أوروبا إلى الغاز الروسي، لاسيَّما أنَّ أوروبا آنذاك تمثل موردًا آمنًا أكثر من الشرق الأوسط، التي كانت تشهد أخطارًا متنوعة تهدد إمدادات الطاقة .

وتباع غالبية صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، عبر عقود طويلة الأجل تتراوح بين (١٠- ٢٥) سنة، إذ تُعَد هذه العقود ملزمة من الناحية القانونية، وخاضعة للتحكم الدولي، إذ تتضمن أحكامًا متعلقة بكميات الإمدادات المتفق عليها، فضلاً عن مستوى الأسعار المطلوب.

شكل (١) نسبة اعتماد الدول الأوربية على الغاز الروسي عام ٢٠٢٠

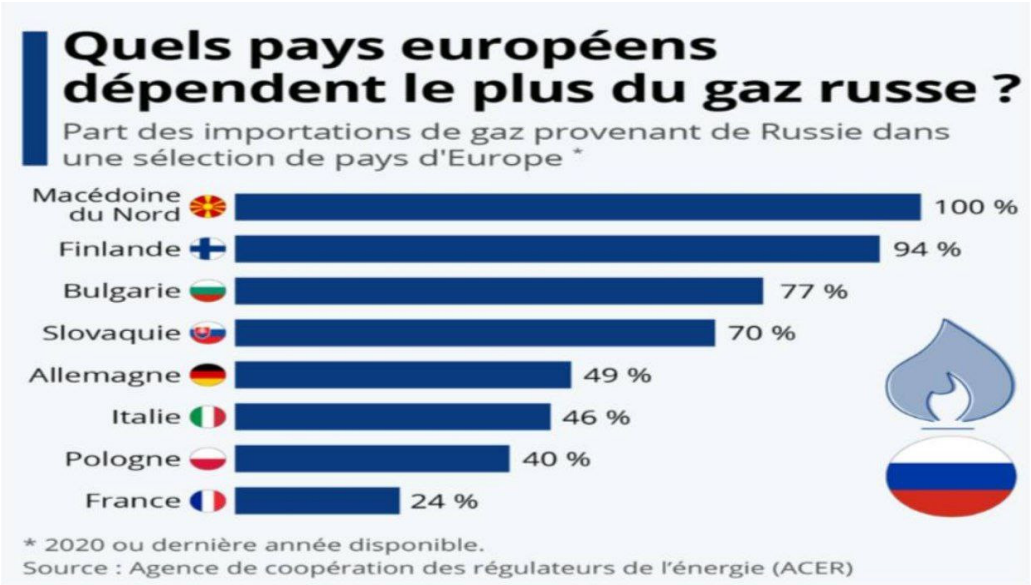

المصدر: بعطوش العيد، مزيز خالد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في الأمن الطاقوي العالمي، خلال الفترة فيفري (٢٠٢٢)- جوان (٢٠٢٣)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، الجزائر، (٢٠٢٣)، ص٥٩.

إنَّ دول الاتحاد الأوروبي لا تزال محكومة بصفقات مع روسيا عن طريق هذه العقود، أي تلزم هذه الدول بشراء أكثر من (١٢٥) مليار متر مكعب، من الغاز الطبيعي من شركة غاز بروم في عام (٢٠٢٠)، ونحو (٧٠) مليار متر مكعب مع حلول عام (٢٠٣٠)[١].

المطلب الثاني: خطوط نقل الغاز الروسي إلى الدول الأوربية

تُعدُّ خطوط نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى الدول الأوروبية، جزءًا حيويًا من منظومة الطاقة العالمية، إذ تعتمد أوروبا بشكل كبير على الإمدادات الروسية، لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة. وقد أسهمت هذه الخطوط في تعزيز العلاقات الاقتصادية، بين روسيا، وأوروبا لعقود، لكنَّها في الوقت نفسه كانت محورًا لتوترات جيوسياسية، وصراعات استراتيجية. تمتد شبكة الأنابيب الروسية عبر مسارات برية، وبحرية، متنوعة، أبرزها «نورد ستريم»، و«بلو ستريم»، و«عبر أوكرانيا».

أولاً- خطوط أنابيب نورد ستريم

تُعَدُّ خطوط نورد ستريم، أطول شبكة خطوط أنابيب تحت سطح البحر، إذ يتكون من شبكة خطوط أنابيب الغاز، والتي تنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا، ولاسيَّما ألمانيا، ويتألف نورد ستريم من خطين رئيسين: الأول نورد ستريم ١ (NS1)، والذي يتكون من خطين فرعيين: الأول تمَّ العمل به في تشرين الثاني/ ٢٠١١، أمَّا الثاني في (٨/ تشرين الأول/ ٢٠١٢)، إذ يمتد خط نورد ستريم (١)، لنقل الغاز الروسي من منطقة سيبيريا الروسية، والذي يمر تحت بحر البلطيق، وصولاً إلى مدينة كرابيغسفالت الألمانية، والذي يبلغ طوله (١٢٢٤) كيلو متراً، وبطاقة انتاجية بلغت بنحو (٥٥) مليار متر مكعب سنوياً (٤٠). والخط الثاني هو نورد ستريم ٢ (NS2)، وهو أحد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا، إذ يمتد هذا الخط من روسيا الاتحادية، عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا، ويمر الخط خلال أوست لوغا، في الشمال الغربي الروسي القريب من إستونيا، وغرايف سفالد في الشمال الشرقي الألماني، كما تمر هذه الأنابيب عن طريق المناطق الاقتصادية الإقليمية، لكل من الدنمارك، وفلندا، والسويد، على الرغم من الضغوط الأمريكية للشركات الأوروبية، لكي تمنعها من المساهمة في بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي نورد ستريم (٢)[٢].

---

(١)Ralf Dickel, et all, Reducing European Beferenc Dependence on Russian Gas: distinguishing natural Gas security from geopolitics (university of Oxford, Oxford Institute for Energy Studies, October 2016), P.4..

(٢) غفران جاسم جبر، علاقة الطاقة في إدارة الصراعات الدولية (خط أنابيب غاز نورد ستريم)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، الجزء (١)، المجلد (١٥)، العدد (٢)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، ٢٠٢٤، ص٩٣٣.

ينقل خط نورد ستريم (١) الغاز الروسي، من حقل غاز (بوفانينكوفو- Bovanenkovo)- في غرب سيبيريا (روسيا)- شبه جزيرة يامال، على بعد (٤٠) كيلو متراً من ساحل بحر كارا، ويغطي مساحة تبلغ ما يقرب (١٠٠٠) كيلومتر مربع، تبلغ احتياطيات الغاز في هذا الحقل، ما يقارب (٤,٩) تريليون متر مكعب، أي أكثر من ضعف إجمالي احتياطيات الغاز للاتحاد الأوروبي (١,٩) تريليون، مما يجعله مصدرًا موثوقًا للغاز الطبيعي لأوروبا، كما يستطيع خط نورد ستريم (٢)، نقل (٥٥) مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى أوروبا، وإذا تم العمل به فسينقل هو وخط نورد ستريم (١)، حوالي (١١٠) مليارات متر مكعب من الغاز[٣].

ثانياً- خط أنابيب بلو ستريم

إنَّ خط أنابيب الغاز «التيار الأزرق»، أو «بلو ستريم»، يمتد من روسيا على طول الجزء السفلي من البحر الأسود، ويصل إلى ميناء سامسون التركي، بطول (١٢١٣) كم، افتتح في عام (٢٠٠٣)، وصلت سعة بلو ستريم إلى (١٠) مليارات متر مكعب من الغاز في عام (٢٠٠٧)، وإلى قدرته الكاملة بسعة (١٦) مليار متر مكعب في عام (٢٠١٠)، وإلى (٢٦,٦٢) عام (٢٠١٣). كانت روسيا قد استكشفت خيار مضاعفة قدرة خط بلو ستريم، إلى (٣٢) مليار متر مكعب في السنة، بهدف بيع الغاز إلى أوروبا[٤].

ثالثاً- خطوط أنابيب عبر أوكرانيا

في ٢٩/كانون الأول/ ٢٠١٩، وقعت روسيا، وأوكرانيا، عبر شركات الغاز الحكومية غازبروم الروسية، ونافتو غاز الأوكرانية، عقدًا لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، لمدة خمس سنوات بموجب هذا العقد. روسيا ملزمة بنقل (٤٠) مليار متر مكعب من الغاز كحد أدنى سنوياً، كما تضمن هذا العقد بند «ضخ أو دفع»، مما يعني أنَّه يجب على روسيا دفع الحد الأدنى لرسوم نقل الغاز لأوكرانيا، حتى لو لم تضخ الكميات المتعاقد عليها عبر أوكرانيا. فضلاً عن ذلك، فإنَّ قيمة رسم العبور تتزايد، كلما تخطت روسيا الحد الأدنى من كمية الغاز المتفق عليه. ينقل هذا المشروع الغاز الروسي إلى أوروبا، عبر أوكرانيا عبر أربعة خطوط أنابيب: خط بروثرهود، وخط سويوز، وخط بروغرس، وخط نقل الغاز عبر رومانيا. تشكّل هذه الخطوط أكبر ممر لنقل الغاز الروسي، بسعة تصميمية تزيد عن (١٠٠) مليار متر مكعب سنويًا، يمكن عن طريقها نقل الغاز الروسي إلى المستهلكين، في مختلف البلدان الأوروبية[٥].

---

(٣) محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، دراسات وتقارير، العدد (٢٩)، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٢٢، ص١١.

(٤) لقمان عمر محمود النعيمي، دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (١٢)، العدد (٣٦)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص٣٨.

(٥) محمد حسن سويدان، مصدر سبق ذكره، ص١٤، ١٥.

المبحث الثاني

أثر الحرب الروسية الأوكرانية في إمدادات النفط والغاز

تأثرت إمدادات النفط، والغاز، كثيرًا، بالعقوبات الدولية على قطاع الطاقة، والذي دفع إلى تغيُّر سلوك مستهلكي النفط الأوروبيين بشكل كبير، إذ يحاولون تقليل اعتمادهم على النفط، والغاز الروسي، وذلك لأنَّ أوروبا تعتمد، وبشكل كبير، على الطاقة الروسية، من أجل سدّ متطلباتها. وعندما جاءت الحرب الروسية- الأوكرانية، تأثرت أوروبا في إمدادات الطاقة من النفط، والغاز الطبيعي. وفي عام (٢٠٢٠)، اعتمد الاتحاد الأوروبي على روسيا، فيما نسبته (٢٥.٧٪) من وارداته من النفط الخام، و (٢٤.٨٪) عام (٢٠٢١)[٦].

المطلب الأول: التغيُّرات في واردات الطاقة بعد فرض العقوبات على روسيا

تُعَرَّف العقوبات الدولية على أنَّها: «مجموعة من القرارات السياسية، والاقتصادية، التي تشكّل جزءًا لا يتجزأ من الجهود الدبلوماسية الحكومية، التي تبذلها البلدان المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية ضد الدول، والمنظمات[٧]. وأيضاً هناك تعريفات عديدة للعقوبات الدولية، منها: «إنَّ العقوبات الدولية هي أداة تستخدمها البلدان، أو المنظمات الدولية، لإقناع حكومة معينة، أو مجموعة من الحكومات، بتغيير سياستها، عن طريق تقييد التجارة، أو الاستثمار، أو أي نشاط تجاري آخر»[٨].

في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام (٢٠١٤)، وتدخلها في الصراع في شرق أوكرانيا، فرض الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحلفاؤهما، مجموعة من العقوبات على روسيا[٩]. فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة من العقوبات المشددة تدريجيًا على روسيا، ردًا منها على تصرفات، وسياسات، روسيا فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية لعام (٢٠١٣)، إذ قضت العقوبات تدابير أمريكية، بعدم وصول الشركات الروسية إلى الأسواق الأمريكية، واستهدفت تحديدًا أربع شركات طاقوية روسية كبرى، وهي: (شركة نوفاتيك، وشركة روسنفت، وشركة غاز بروم نفت، وشركة ترانسنت). فضلاً عن ذلك، فقد منعت هذه العقوبات عمليات تصدير السلع، والخدمات، أو التكنولوجيا، إلى روسيا، لاسيَّما تلك المتعلقة بتكنولوجيا التنقيب في القطب الشمالي، والنفط الصخري. في حين فرض الاتحاد الأوروبي

---

(٦) احمد قاسم حسين، استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص٤.

(٧) الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي: الجزاءات الدولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٨) جمال حمود، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا- السودان- الصومال، مركز القدس للدراسات الدولية، عمَّان، (٢٠٠٤)، ص٣٥.

(٩) العقوبات على روسيا: خيار الاتحاد الأوروبي المر، مركز الدراسات العربية الأوراسية، القاهرة، ب.ت، ص٢.

عقوبات مماثلة على روسيا، نتيجة السياسات الروسية في أوكرانيا، لاسيَّما على أثر ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، على الرغم من أنَّها مختلفة في بعض النواحي، عن تلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا[١٠].

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات فيها الكثير من التحذيرات، حينما قام المجلس الأوروبي في (٣٠/ أيار/ ٢٠٢٢)، بتمديد العقوبات على الواردات النفطية الروسية عن طريق البحر، ولا تشمل النفط المنقول عبر خط أنابيب دروزبا، الذي يمثل أقل من ثلث واردات الطاقة الروسية. وفي عام (٢٠٢٠) اعتمد الاتحاد الأوروبي على روسيا، فيما نسبته (٢٥.٧٪) من وارداته من النفط الخام، و(٢٤.٨٪) عام (٢٠٢١)[١١].

المطلب الثاني: الاستجابة الروسية لقطع الإمدادات أو خفضها

إنَّ روسيا هي المستفيدة اقتصادياً من الأزمة الأوكرانية، وذلك مع اقتراب سعر النفط من (١٤٠) دولاراً، مما قد يجعله يكسر الأرقام القياسية السابقة، مع ارتفاع سعر الغاز أيضاً. لقد وظفت روسيا مواردها الطاقية، لتحقيق أهداف سياسية، عن طريق آلية الأسعار المتوافقة مع رابطة الدول المستقلة، لاسيَّما مع بيلاروسيا، وأوكرانيا، وذلك عن طريق تخفيض الأسعار المعتمدة لهذه الدول، مقارنة بتلك الموجهة لأسواق الطاقة العالمية. وتلجأ روسيا إلى رفع الأسعار، أو قطع الإمدادات، على الدول التي تحاول الخروج عن سيطرتها[١٢]. مع إمكانية فرض عقوبات على الشركات العاملة على خطوط الغاز من روسيا الاتحادية، وذلك عن طريق الحد مثلاً من إمكانية وصولها إلى المصارف الأمريكية، كما يسمح بفرض عقوبات على شركات أوروبية، تعمل في قطاع الطاقة بروسيا الاتحادية[١٣].

شكَّل فرض العقوبات الأوربية على روسيا، تراجعاً في العلاقات بين أوروبا، وروسيا، في مجال الطاقة، وتباين الموقف الأوروبي حيال إمدادات الطاقة (الغاز الروسي)، إذ رفضت العديد من الدول الأوروبية، خفض الاعتماد على الغاز الروسي، وذلك لأنَّها تدرك أنَّه ليس هناك بديل، للغاز الذي يأتي عبر الأنابيب إلى الأسواق الأوروبية، وفي المقابل عملت الولايات المتحدة، على رفع صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا،

---

(١٠) عماد قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، مجلة سياسات عربية، العدد (١٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (٢٠١٥)، ص٣٧.

(١١) أحمد قاسم حسين، استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، الدوحة، (٢٠٢٢)، ص٤.

(١٢) خولة بوناب، دور الطاقة في رسم استراتيجية روسيا تجاه بيئتها الإقليمية منذ سنة (٢٠٠٠)، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد (١٠)، العدد (١)، ٢٠٢٣، ص٢١١.

(١٣) ظفر عبد مطر التميمي، العقوبات الأمريكية على روسيا وأثرها على أوروبا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٦)، العدد (٦٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (٢٠١٩)، ص٥٥.

فضلاً عن الجزائر، والنرويج، وأذربيجان، إلا أنَّه في نهاية المطاف يظهر بأنَّ الحاجة الأوربية إلى الغاز الروسي كبيرة، لأنَّه أقل تكلفة من الغاز المسال، وليس بحاجة إلى بنية تحتية إضافية[١٤].

وهكذا بدأت روسيا باستعمال تهديدها، بقطع الغاز على الدول الأوروبية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الطاقة، إذ زادت الأسعار، وزاد التخوف أكثر، من الطريقة التي سيتم التخفيف من حدة أزمة الطاقة[١٥].

المبحث الثالث

أثر الحرب الروسية الأوكرانية في أسعار الطاقة في أوروبا

إنَّ ارتفاع أسعار الطاقة يعدُّ ضربة موجعة اقتصادياً للدول الأوروبية، وسلاحًا شديد اللهجة للضغط السياسي الموجه ضد الدول الغربية. لقد أثرت الحرب بين روسيا، وأوكرانيا، تأثيرًا كبيرًا في القطاع الطاقوي، إذ كان الأكثر تأثرًا وتقلبًا، وذلك لأنَّ روسيا تعدُّ كبرى الدول الرئيسة في أسواق الطاقة العالمية، وواحدة من أكبر ثلاث دول منتجة للنفط في العالم، وفي مرات عديدة تتنافس على صدارة هذه الدول، ولاسيَّما مع السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية. وإنَّ ارتفاع أسعار الطاقة، من أبرز التغيُّرات التي شهدتها أسواق الطاقة، بسبب الحرب الروسية- الاوكرانية.

المطلب الأول: تداعيات ارتفاع أسعار النفط والغاز على الاقتصاد الأوروبي

تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في ارتفاع كبير لأسعار الغاز عالميًا، ومن المعروف أنَّ روسيا أكبر مُصَدِر للغاز الطبيعي في العالم، إذ تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، كما أنَّها من أكبر الدول المصدرة للنفط. وخلال حقبة الثمانينيات، وما قبلها، هيمن الاتحاد السوفيتي آنذاك على إمدادات الغاز إلى أوروبا، فمنذ إنشائها خط أنابيب ممتد إلى الغرب، ازدادت قبضتها على هذا السوق، حتى باتت تمتلك نحو (٢٥٪) من صادرات الغاز العالمية، كما صارت تسيطر على (٣,٣٪) من انتاج النفط العالمي، مقارنة بـ (٢,٣٪) للمملكة العربية السعودية[١٦].

---

(١٤) عبد الله راشد سلامة العرفان وآخرون، العلاقات الروسية الغربية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية (٢٠١٤-٢٠٢٢)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٥١)، العدد (٣)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، (٢٠٢٤)، ص٣٤٩.

(١٥) احمد بن غريب، الطاقة محور الصراع والتوازن الدوليين... الدروس المستقاة من الحرب الروسية الأوكرانية، شبكة عربي بوست، (٢٠٢٣)، متاح على الرابط:
https//:arabicpost.net/opinions/2023/02/26/، تاريخ الزيارة: 1/ 10/ 2024.

(١٦) اسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد (١٧)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، القاهرة، ٢٠٢٣، ، ص٢٧.

تعتمد دول أوروبا، وعلى رأسها ألمانيا، اعتمادًا كبيرًا على واردات الغاز الطبيعي الروسي، مما يجعلها عرضة للتأثر بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، لاسيَّما في قطاع الطاقة. ففي أعقاب أزمة الطاقة التي تفاقمت، بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية، شهدت الأسواق العالمية ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار النفط، والغاز، مسجلةً مستويات قياسية. إلا أنَّ هذه الأزمة كشفت أيضًا عن مواطن الضعف الهيكلية، التي تعاني منها أنظمة الطاقة العالمية منذ عقود، إذ تفاقمت التحديات بسبب اختلال التوازن بين العرض، والطلب، ونقص الاستثمارات في البنية التحتية لقطاع النفط، والغاز، مما أدى إلى تضخم الضغوط على الأسعار، ووصولها إلى ذروتها التاريخية.[١٧].

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في أسعار الطاقة، ولاسيَّما النفط، والغاز الطبيعي، ومنها: العوامل السياسية، والاقتصادية، والعوامل الإنتاجية، والمالية، وهذه كلها تؤثر في تقلبات أسعار النفط، ومساراتها، وغالبًا ما تكون هذه التقلبات-ذات الطابع السياسي، والاقتصادي- من أشد الأضرار على أسعار الطاقة، وذلك لأهمية النفط على المستوى الدولي، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا في القرارات السياسية، والاقتصادية، للدول المصدرة، مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة[١٨].

منذ بداية الحرب الروسية- الأوكرانية، شهدت أسعار الغاز ارتفاعًا قياسيًا في أوروبا، لتصل إلى (٣٣٠٠) دولار لكل (١٠٠٠) متر مكعب. وفي آذار من عام (٢٠٢٢)، تجاوزت أسعار خام برنت مستوى (١٢٢) دولار للبرميل، قبل أن تتراجع لاحقاً إلى ما يقرب (١١٢) دولار للبرميل[١٩].

مما لا شكَّ فيه، أنَّ الاقتصادات الأوروبية الأكثر تأثرًا، من بين الاقتصادات الرئيسة في العالم، نتيجة فرض العقوبات على روسيا، من جرَّاء عملياتها العسكرية في أوكرانيا، نظرًا للروابط التجارية، والاعتماد على الطاقة الروسية، لتعبئة احتياجاتها من الطاقة، والاعتماد على أوكرانيا في الإمدادات الغذائية، ومن ثَمَّ قد تؤدي العقوبات إلى تعطيل الإمدادات، وارتفاع أسعار الطاقة، والمواد الغذائية[٢٠].

ويمكن القول: إنَّ ما برز خلال الحرب الروسية- الأوكرانية، هو أنَّ الاتحاد الأوروبي بات يوازن بين الدفاع عن قيمه السياسية، والديمقراطية من جهة، والرغبة في استمرار تدفق الغاز الروسي، وضمان أمنه الطاقوي من جهة أخرى. ومع مرور الوقت، أخذت المصالح الاقتصادية ولاسيَّما المتعلقة بالطاقة، تتغلب

(١٧) ربا عبدالحسين مانع، روسيا وأمن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص٦٦٥.

(١٨) سكنة جهينة فرح و نعيم صباح جراح، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٦، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٣٥)، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٧٠.

(١٩) داليا محمد ابراهيم، الحرب الروسية- الأوكرانية وانكشاف أمن الطاقة الاوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٢٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٨٧.

(٢٠) نورا حسن الشيخ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٢٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص١٤٠.

على المصالح، والاعتبارات السياسية، في هذا الصراع بين روسيا، وأوروبا، حول أوكرانيا، ولا شكَّ في أنَّ الدول الأوروبية التي تقع من الناحية الجغرافية، على الحدود مع منطقة الصراع، هي أكبر متضرر من الصراع بين روسيا، وأوكرانيا، إذ تخشى هذه الدول من أن يؤدي قرار الولايات المتحدة الأمريكية، بفرض عقوبات على إمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا، إلى توقف الإمدادات، أو ارتفاع حادٍ في الأسعار، مما لا يستطيع الاقتصاد الروسي أن يقاومه، ومن ثم خلق أزمة طاقة غير مسبوقة في أوروبا، مما ستضطر الدول الأوروبية للبحث عن بدائل للغاز الروسي، ولاسيَّما في دول إفريقيا، والشرق الأوسط، غير أنَّ هذه التقديرات تؤكد، عدم قدرة الدول الأوروبية على تعويض الغاز الروسي[٢١]. ومن ثَمَّ فإنَّ فرض العقوبات أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، والغاز الطبيعي، وهذا بدوره أدى إلى فرض أعباء كبيرة على الاقتصاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأسروالشركات الأوروبية بسبب ارتفاع الأسعار

كان للحرب الروسية- الأوكرانية انعكاسات اقتصادية كبيرة على دول القارة الأوروبية، ولم تميز هذه الحرب بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، بل أثرت في الجميع بنسب متفاوتة، وقد تأثرت بريطانيا بتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية، وتعرضت لأسوأ أزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، والغاز، حتى اضطر المواطنون إلى ركوب المواصلات، للتخلص من فواتير الطاقة، وتجنب مبالغ التدفئة لقلة الطاقة، أمَّا المواطن الفرنسي فبدأ يشعر بارتفاع الأسعار، قياسًا إلى دخله الشهري الذي بقي ثابتًا، في المقابل ارتفاع أسعار النقل، والمواد الغذائية، والكهرباء. أمَّا ألمانيا فهي الأكثر ضرراً بسبب قربها من روسيا، وأوكرانيا. إنَّ قطاع الصناعة الألمانية، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الغاز الروسي، وهو الآخر تأثر تأثرًا كبيرًا بسبب ارتفاع الأسعار[٢٢].

إنَّ ارتفاع سعر الغاز الطبيعي الذي تصدره روسيا، تسبب بخسائر مالية كبيرة للاقتصاد الأوروبي، وأثقل كاهل المواطن الأوروبي، مما سبب عدم رضا الاتحاد الأوروبي، على العقود طويلة الأجل، التي تبرمها شركة غاز (بروم الروسية) مع نظيرتها الأوروبية، إذ تجد قيادة الاتحاد الأوروبي، أنَّ تلك العقود تناقض مبدأ السوق الحر المفتوح، القائم على المنافسة، وهو ما أثار شكوك روسيا من نية الاتحاد، في تحديد نسبة النفط، والغاز، المستورد منها، للحد من التبعية لها، ولاحقًا التحرر من تأثيرها[٢٣].

---

(٢١) جيف توليفسون، ماذا تعني الحرب في أوكرانيا لمجال الطاقة والغذاء والمناخ، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https//:annabaa.org/arabic/reports/٣١٢٠٥، تاريخ الزيارة: ٤/ ١٠/ ٢٠٢٤.

(٢٢) محمد ابراهيم عبد وآخرون، الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على أوربا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (١٥)، العدد (٦٢/ ١)، مركز صلاح الدين الأيوبي، جامعة تكريت، (٢٠٢٤)، ص١٠١٨، ١٠١٩.

(٢٣) قاسم محمد عبيد، وسينا ميخائيل عيسى، الأبعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوروبي بعد عام (٢٠٠٠)، مجلة المعهد، العدد (١)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، (٢٠٢٠)، ص ص٣٨- ٤٢.

إنَّ قضية ارتفاع الأسعار، بسبب سعي روسيا إلى ضمان أسعار مناسبة للطاقة، لاسيَّما النفط، والغاز، وفتح الأسواق، وطرق الامداد للخارج، لأنَّها قضية أمن قومي روسي، نظراً للاعتماد الكبير على موارد الطاقة، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[٢٤].

بناءً على ما سبق، فإنَّ أسعار النفط، والغاز الطبيعي، شهدت ارتفاعًا حادًا، نتيجة فرض دول الاتحاد الأوروبي عقوبات على الاقتصاد الروسي، على الرغم من استمرار روسيا في إمداد دول الاتحاد بالنفط، والغاز، مما فرض أعباءً مالية كبيرة على ميزانيات الدول الأوروبية، وهذا دفع الحكومات الأوروبية أخيرًا، إلى تحديد تخصيصات مالية لإعانة الأسر الأوروبية، لاحتواء الزيادة الحادة في أسعار الطاقة.

وفي ظل تصاعد مخاوف الدول الأوربية، وظهور حالة التشكيك في مستقبل إمدادات الغاز الروسية، عبر خطوط الأنابيب، ولاسيَّما مع قرار ألمانيا بتعليق تشغيل خط (نورد ستريم٢) مؤقتًا، قد تضيف أسعار الغاز الطبيعي تأثيرات مضاعفة في السوق العالمية، لاسيَّما مع توجه المستهلكين الأوروبيين، نحو شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال، بدلاً عن الغاز الروسي[٢٥].

أمَّا بالنسبة للشركات فإنَّ العديد من الشركات الأوروبية، وجدت نفسها على حافة الإفلاس، وبعضها أعلنت إفلاسها، ولاسيَّما في ألمانيا التي كانت الأكثر تضررًا. إنَّ من أسباب إفلاس الشركات الأوروبية، اعتماد العديد من الصناعات الأوروبية ولاسيَّما الألمانية، على الغاز الطبيعي الروسي لتشغيل المصانع، وتوليد الكهرباء، ومع فرض الدول الغربية عقوبات على روسيا، تراجعت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، وأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار الغاز، وزيادة في تكاليف انتاج الشركات، وتقليص قدرتها التنافسية[٢٦].

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، إلى أعلى مستوى لها على الأطراف، في مارس (٢٠٢٢)، خوفاً من تعطيل الواردات من روسيا، كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، بمقدار الثلث تقريباً في مارس (٢٠٢٢)، مقارنة بسبتمبر وديسمبر (٢٠٢١)، وهو ما يعكس جزئيًا زيادة الطلب على الصادرات الأميركية، من الغاز الطبيعي المسال[٢٧].

---

(٢٤) سعد عبيد السعيدي، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام (٢٠٠٠)، مجلة المعهد، العدد (١٠)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، (٢٠٢٢)، ص١٥٧.

(٢٥) نورا حسن الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(٢٦) علي محمد الخوري، أزمة تضخم وإفلاسات تهز الاقتصاد الأوروبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، (٢٠٢٤)، متاح على الرابط: https//:arab-digital-economy.org/١٠٤٧٠، تاريخ الزيارة: ٥/ ١٠/ ٢٠٢٤.

(٢٧) الحرب الروسية- الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، أبو ظبي، (٢٠٢٢)، ص٤٥.

وجاء هذا التصعيد التكتيكي من جانب روسيا، بسبب إعلان الولايات المتحدة، وبعض الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، في أبريل (٢٠٢٢)، عن إطلاق كميات كبيرة من النفط من مخزونها الاستراتيجي، وبذلك تراجع سعر خام برنت، بعد ارتفاعه في مارس (٢٠٢٢) (بالدولار الأمريكي)، أربعة أضعاف مستوياتها السائدة في أبريل (٢٠٢٠)، وهي أكبر زيادة منذ ارتفاع أسعار النفط عام (١٩٢٠)، وقد بلغ متوسط سعر خام برنت (١١٦) دولارًا للبرميل، في أوائل مارس (٢٠٢٢)، بزيادة قدرها (٥٥٪) مقارنة بشهر ديسمبر (٢٠٢١). وبناء على ذلك، فإنَّ روسيا طلبت من الدول المستوردة منها، أن تدفع بالروبل وعن طريق بنوك روسية، وإلا فإنَّها ستقطع إمدادات الغاز الطبيعي[٢٨].

وعن طريق ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأنَّ أوروبا تأثرت تأثرًا كبيرًا، بأزمة ارتفاع أسعار الطاقة، نتيجة اعتمادها على الغاز الروسي، في الوقت الذي يمكن لأوروبا الاستغناء جزئياً عن النفط الروسي، ولكن من الصعب على المدى المنظور الاستغناء عن الغاز الروسي، لعدم توفر بدائل كافية، وسهلة، في الوقت الراهن، وقد انعكس هذا الارتفاع في الأسعار على حياة الأسر، والشركات، في الدول الأوروبية بشكل كبير، مما دفع الأوروبيين لمواجهة تحديات، وصعوبات، كبيرة جدًا.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد كشفت الحرب الروسية- الأوكرانية، عن هشاشة النظام الطاقوي الأوروبي، الذي اعتمد لعقود على إمدادات الطاقة الروسية، بوصفها مصدرًا مستقرًا، واقتصاديًا. ومع اندلاع الصراع، تحولت هذه العلاقة من شراكة تجارية، إلى تهديد وجودي للأمن الأوروبي، إذ استخدمت روسيا الطاقة كسلاح لزعزعة الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، في القارة. وقد فرضت هذه الأزمة، تحولات جذرية في سياسات الطاقة الأوروبية.

ختامًا يمكن القول: إنَّ الحرب الروسية الأوكرانية، شكَّلت نقطة تحول تاريخية في سياسة الطاقة الأوروبية، إذ دفعت القارة إلى إعادة هيكلة نظامها الطاقوي بالكامل. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، فإنَّ هذه الأزمة قد تكون فرصة لأوروبا، لبناء مستقبل طاقوي أكثر استقلالية، واستدامة، يكون أقل عرضة للتقلبات الجيوسياسية. لكن نجاح هذا التحول سيعتمد على مدى التزام الدول الأوروبية بالتعاون، والتضامن، وقدرتها على تحقيق التوازن، بين الأمن الاقتصادي، والأهداف البيئية الطموحة.

وقد توصل البحث للاستنتاجات الآتية:

1. كشفت الحرب أنَّ العلاقة الطاقوية مع روسيا، لم تكن شراكة متكافئة، بل تبعية استراتيجية خطيرة.
2. تحولت إمدادات الطاقة الروسية، من ضمان أمن طاقوي، إلى تهديد وجودي لأوروبا.
3. ظهور سياسة طاقوية أوروبية أكثر تكاملاً، بعد عقود من السياسات الوطنية المنفصلة.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٤٥.

4. ستبقى قضية أمن الطاقة في صلب الأولويات الأوروبية لعقود قادمة.

5. أكدت الأزمة أهمية تعزيز التضامن بين الدول الأوروبية، عن طريق اعتماد استراتيجيات موحدة، لمواجهة التحديات الطاقوية، وتحقيق توازن مستدام بين الأمن الاقتصادي، والأهداف البيئية.

المصادر

أولًا- المصادر العربية

- الكتب

١. جمال حمود، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا- السودان- الصومال، مركز القدس للدراسات الدولية، عمان، (٢٠٠٤).

٢. الحرب الروسية- الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، أبو ظبي، (٢٠٢٢).

٣. الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي: الجزاءات الدولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، (٢٠٠٠).

٤. العقوبات على روسيا: خيار الاتحاد الأوروبي المر، مركز الدراسات العربية الأوراسية، القاهرة، ب.ت.

- المجلات والدوريات

١. أحمد قاسم حسين، استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (٢٠٢٢).

٢. أسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد (١٧)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، القاهرة، (٢٠٢٣).

٣. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير، مركز الرافدين للحوار، (٢٠٢٢).

٤. خولة بوناب، دور الطاقة في رسم استراتيجية روسيا تجاه بيئتها الإقليمية منذ سنة ٢٠٠٠، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد (١٠)، العدد (١)، (٢٠٢٣).

٥. داليا محمد ابراهيم، الحرب الروسية- الأوكرانية وانكشاف أمن الطاقة الاوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٢٩)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (٢٠٢٢).

٦. ريا عبدالحسين مانع، روسيا وأمن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، (٢٠٢٤).

٧. سعد عبيد السعيدي، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام (٢٠٠٠)، مجلة المعهد، العدد (١٠)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، (٢٠٢٢).

٨. سكنة جهينة فرح و نعيم صباح جراح، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٣٥)، جامعة البصرة، (٢٠١٨).

٩. ظفر عبد مطر التميمي، العقوبات الأمريكية على روسيا وأثرها على أوروبا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٦)، العدد (٦٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (٢٠١٩).

١٠. عبد الله راشد سلامة العرفان وآخرون، العلاقات الروسية الغربية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية (٢٠١٤- ٢٠٢٢)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٥١)، العدد (٣)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، (٢٠٢٤).

١١. عماد قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، مجلة سياسات عربية، العدد (١٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (٢٠١٥).

١٢. غفران جاسم جبر، علاقة الطاقة في إدارة الصراعات الدولية (خط أنابيب غاز نورد ستريم)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، الجزء (١)، المجلد (١٥)، العدد (٢)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، (٢٠٢٤).

١٣. قاسم محمد عبيد، وسينا ميخائيل عيسى، الأبعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوروبي بعد عام (٢٠٠٠)، مجلة المعهد، العدد (١)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، (٢٠٢٠).

١٤. لقمان عمر محمود النعيمي، دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (١٢)، العدد (٣٦)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، (٢٠١٨).

١٥. محمد ابراهيم عبد وآخرون، الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على أوربا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (١٥)، العدد (٦٢/ ١)، مركز صلاح الدين الأيوبي، جامعة تكريت، (٢٠٢٤).

١٦. محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، دراسات وتقارير، العدد (٢٩)، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، (٢٠٢٢).

١٧. نورا حسن الشيخ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٢٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (٢٠٢٢).

- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. أحمد بن غريب، الطاقة محور الصراع والتوازن الدوليين: الدروس المستقاة من الحرب الروسية الأوكرانية، شبكة عربي بوست، ٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https//:arabicpost.net/opinions.2023/02/26/

٢. علي محمد الخوري، أزمة تضخم وإفلاسات تهز الاقتصاد الأوروبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https//:arab-digital-economy.org.10470/

٣. جيف توليفسون، ماذا تعني الحرب في أوكرانيا لمجال الطاقة والغذاء والمناخ، شبكة النبأ المعلوماتية، (٢٠٢٢)، متاح على الرابط:

https//:annabaa.org/arabic/reports.31205/

ثانيًا- المصادر الأجنبية

1. Nataliya Esakova, European Energy security Analysing the Eu- Russia Energy security Regime in Terms of Interdenpendence Theory (wiesbaden: Springer vs, 2012).

2. Ralf Dickel, et all, Reducing European Beferenc Dependence on Russian Gas: distinguishing natural Gas security from geopolitics (university of Oxford, Oxford Institute for Energy Studies, October 2016).

3. Katja Yafimava, European Security and the Role of Russian cas: Assessing the feasibility and the Rationale of Reducing Dependence, Working Papers 15/5, December 2015.